

تقاسم القوة السياسية

وبناء السلام المستدام في اليمن (آفاق وتحديات)

ورقة تحليلية صادرة عن
مركز الحوكمة وبناء السلام
صنعاء: اليمن

© GPBC, 2 May 2019

الباحث : محمد عبد الهادي

Website: <http://www.menaacdip.com>

Twitter: <https://twitter.com/gcpb77>

For direct contact: Dr. Moosa Elayah: moosa.acdip@gmail.com

تقاسم القوة السياسية وبناء السلام المستدام في اليمن: أفاق وتحديات

الباحث في العلوم السياسية

الأستاذ. محمد عبدالهادي

مقدمة:

يستهدف علم "الاجتماع السياسي" دراسة الموضوعات التي تمثل نقاطاً للإلتقاء بين علمي الاجتماع والسياسة والوقوف على الآثار المتبادلة بين أنواع متباينة من الظواهر الاجتماعية والسياسية، من ضمن هذه الموضوعات: القوة السياسية بمعنى من يملك القدرة على التأثير في سلوك وأفعال الآخرين، ذلك من خلال وجهيها؛ الرسمي الذي يتمثل في السلطة السياسية وغير الرسمي وهو النفوذ.

وفي ظل الأوضاع الراهنة في اليمن وتقاسم القوة بوجهيها السلطة والنفوذ بين أطراف النزاع والاقত্তال، تضيي اليمن حالة دراسية بالغة الأهمية لكل من يسعى إلى فهم الانتقالات السياسية المعقدة التي أثارها "الربيع العربي" فضلا عن السياسات الإقليمية والدولية والأممية إزاء "الدول التي تشهد النزاعات".

بالرغم من أن اليمن قد تفادي في أعقاب ثورة ١١ فبراير ٢٠١١ خطر الاندلاع الفوري لحرب أهلية من خلال نموذج انتقال السلطة سلميا بالتفاوض، وعليه تأسس إطار لإصلاح طويل الأجل، يرسى الأساس لتركيبية سياسية أكثر شمولاً وخضوعاً للمساءلة، مما قد يسفر مع الوقت عن تحول متزامن في الاقتصاد السياسي، وكاد هذا الانتقال أن يمثل قصة ناجحة في المنطقة العربية، بل ويشكل نموذجا للدول المتضررة بالحرب والصراع، إلا أن ما انفك النموذج الانتقالي اليمني إلى تعثر وإخفاق، وما برحت

مكونات القوة السياسية المتجذرة اجتماعيا مقسمة بوجهيها السلطة والنفوذ بين الأطراف الفاعلة في النزاعات ومواجهات الإقتتال، في ظل معادلة استثنائية لإدارة الحكم يؤشر لها بين الطرفين الرئيسيين ببقاء اليمن دولة واحدة وعلم واحد، وأن كانت هناك حكومتان بما في ذلك حتي وسائل الإعلام خاصة القنوات الفضائية الرسمية المملوكة للدولة صار يبيث منها نسختين تعبر عن جانب الحكومة الشرعية المعترف بها دوليا، وحكومة الحوثيون في مناطق نفوذهم، ناهيك عن الجماعات والجبهات الأخرى فضلا عن التنظيمات الإرهابية، انتج ذلك الوضع انعدام سيطرة الدولة، فإلي أي مدي في ظل هذه المعادلة السائدة لإدارة الحكم يمكن تحقيق وبناء سلام مستدام يقوم على مبادئ الحوكمة في اليمن؟.

تكتسب هذه الورقة البحثية أهمية من خلال تحريك قضايا إدارة الحكم وعلاقتها بالتنمية المستدامة في الدولة اليمنية، من خلال تحليل المعادلات الراهنة التي تؤطر شكل نظام الحكم في ظل النزاع، والتعرض لدرجة نضج هياكل ومؤسسات الحكم وقدرتها على إدارة عملية التنمية المستدامة وخاصة هدف بناء السلام والعدل وإقامة مؤسسات الحكم القوية والوصول بها إلى درجة التحقق الممكن، هذا ويجدر التأكيد إلي أن هذه الورقة تناقش واقع وصيغ إدارة الحكم في اليمن وانعكاساتها على فرص تطبيق الحوكمة وبناء السلام المستدام اتساقا مع الهدف ١٦ من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أي أن بالنظر إلي حدود الورقة البحثية هذه، سيتم التطرق إلي دراسة المحددات الداخلية متمثلة في واقع صيغ تقاسم القوة السياسية الراهنة بين الأطراف المتحاربة التي

والسياسية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات. وينحصر الحكم في جوانب أو عمليات ثلاث على النحو التالي: اختيار الحكومة ومراقبتها، وقدرة الحكومة على صوغ سياسات سليمة وتنفيذها، واحترام المؤسسات والفصل بين السلطات، مما يعكس بعد الاستقرار السياسي. وينظر إلى القيمتين أو الركيزتين المتمثلتين بثنائي الشمول Inclusiveness والمساءلة Accountability باعتبارهما الأكثر أهمية لإصلاح إدارة الحكم، وبالتالي فإن الشمول أو كما يترجمه البعض التضمينية تعني العمل على تكريس حقيقي للمساواة بين المواطنين ويشملهم جميعاً دون أي ممارسات إقصائية، بينما قيمة المساءلة فتعني استعداد الحكومة بقبول المساءلة الشعبية أو الاجتماعية بمختلف مؤسساتها ووضعها تحت طائلة المحاسبة وذلك عن كيفية استعمالها للسلطة والموارد المملوكة للشعب بشرط أن تتقيد الحكومة بحزم وتتخذ إجراءات منفتحة مبنية على الشفافية، وإتاحة تداول والوصول إلي المعلومات، وقد ظهرت الحوكمة في الخبرات العربية مع تنامي مطالب العدالة الاجتماعية وتحسين الخدمة العامة^١.

يستخلص مما سبق تعنى "الحوكمة" بحسن إدارة شؤون المجتمعات والدول والمؤسسات، ويعد تطبيقها إجراءً احترازياً أو وقائياً يؤدي إلى تعظيم المخرجات والفوائد -بشرط الالتزام بقواعدها- للحكومات والمنظمات التي تنتهجها، تتمثل أهم هذه الفوائد في؛ التطوير وزيادة مستويات الجودة واستمراريتها، وبما يدعم قيامها بوظائفها بدون

تحوز مقومات هذه القوة وأدواتها، والتي من ضمنها الأداة الاتصالية والإعلامية، وتأثيرها على شكل وطبيعة الإعلام المرئي اليمنى كنموذج لدراسة واقع تقاسم القوة، والتي تنعكس على مستقبل عملية بناء السلام المستدام في اليمن.

لذا تشتمل هذه الورقة على عدة محاور، ألا وهي:

١. مفهوم إدارة الحكم وعلاقته بالتنمية.
٢. استعراض الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.
٣. فرص مهددة: اليمن من الوحدة ٢٢ مايو ١٩٩٠ إلى ثورة ١١ فبراير ٢٠١١.
٤. واقع تقاسم القوة بين الأطراف الداخلية للنزاع اليمني.
٥. تقاسم القوة: الإعلام المرئي اليمني في ظل النزاع نموذجاً.
٦. انعكاسات تقاسم القوة على مستقبل بناء السلام المستدام في اليمن.

أولاً: مفهوم إدارة الحكم وعلاقته بالتنمية:

تنامت أهمية حوكمة مؤسسات الحكم في دول الجنوب خلال العقدين الثلاثة الأخيرة، تأكيداً لحقيقة التأثير المتزايد لنوعية الحكم وكونه جيد من عدمه في عملية التنمية، وبالتالي فقد أصبحت بلدان الجنوب والفقيرة تحديداً في حاجة أكثر من غيرها إلى إرساء عناصر ومقومات الحكم الرشيد باعتبارها المدخل إلى تحقيق التنمية المستدامة، خاصة لهذه الدول التي تعاني الفقر والأمراض وانخفاض مستويات التنمية البشرية ومتوسطات الدخل والإنتاج.

يشير مفهوم الحكم وفقاً للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى ممارسة السلطة الاقتصادية

١ عبد الواحد العفوري، أوضاع إدارة الحكم وأثرها في التنمية في اليمن، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٦٥، شتاء ٢٠١٤، ص ص ١٢٢ - ١٢٦.

خلل، بهذا المعنى تكون الحوكمة ليست غاية وإنما أسلوب إدارة كما ترتبط الحوكمة ارتباطاً وثيق الصلة بتحقيق التنمية المستدامة حيث تعد مطلباً لتحقيق التنمية والأمن الإنساني على مستوى الدولة ونظامها السياسي^١.

بهذا المعنى وعلى ضوء اقتراب تحليل النظم يمكن القول أن الحوكمة Good Governance تعد وسائل أو مدخلات غرضها توفير بيئة محفزة على التنمية وإرساء مسببات ترسيخها وإستدامتها، وبذلك يتحقق إصلاح جوهر الحكم ومن أبرز مضامينه دولة كفوءة، ومجتمع مدنى مؤثر، وفى كل الحالات تجمع معظم الأدبيات أنه لا يمكن إصلاح جوهر الحكم وتحقيق التنمية المستدامة دون تفعيل مبادئ الحوكمة بشكل يصبح معه إشراك المواطنين واقعا ملموساً^٢.

ثانياً: الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة: السلام والعدل والمؤسسات:

كان أكدت بلدان العالم، خلال مؤتمر ريو+٢٠ عام ٢٠١٢، أهمية إدراج الحرية والسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان في إطار التنمية الجديد الذي بني على الأهداف الإنمائية للألفية، وقد أكدوا أن ثمة حاجة إلى المجتمعات التي يسود فيها العدل والديمقراطية لتحقيق التنمية المستدامة.

هذا هو الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة الجديدة، والذي حُصص لتشجيع وجود

المجتمعات السلمية الشاملة للجميع تحقيقاً للتنمية المستدامة، وتوفير إمكانية اللجوء إلي القضاء أمام الجميع، والقيام على جميع المستويات ببناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة، حيث أن سيادة القانون والتنمية بينهما علاقة متبادلة كبيرة تعزز بعضها البعض، مما يجعلها أساسية للتنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي، وتشير التقارير والإحصائيات الدولية والوطنية إلي الآثار السلبية نتيجة الفساد وعدم الاستقرار، يمكن ذكر بعضها على النحو التالي^٣:

١. إن القضاء والشرطة هما من بين المؤسسات الأكثر تضرراً من الفساد.

٢. يكلف الفساد والرشوة والسرقة والتهرب الضريبي أعباءً متزايدة على موازنات وبرامج الدول النامية.

٣. يعاني الأطفال ممن هم في سن المرحلة الابتدائية من مشكلة التسرب من التعليم (أى أنهم غير ملتحقين بالتعليم) في مناطق النزاع.

عليه فأن مقاصد هذا الهدف من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تتوجه إلي ما يلي:

- الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات.
- إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم.

١ محمد عبد الهادى، انعكاس الحوكمة على مشاركة المواطنين فى المحليات، مجلة الديمقراطية، العدد 65، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يناير 2017)، ص 119.

٢ الحكومة المنفتحة، مفهوم جديد نحو الحكم الرشيد؛ (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، سلسلة تقارير معلوماتية، السنة الخامسة، العدد (٥٦)، أغسطس (٢٠١١)، ص ٧.

٣ انظر: الهدف ١٦: المؤسسات وبناء السلام المستدام، فى الرابط التالي:

<https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/peace-justice>

مظالم طويلة الأمد بين المجتمعات المحلية. وللغنف، بجميع أشكاله، أثر واسع النطاق على المجتمعات، فالغنف يؤثر على صحة الأطفال ونمائهم ورفاههم وقدرتهم على النجاح، كما يسبب الصدمة ويضعف الإدماج الاجتماعي، وأيضاً عدم إتاحة سبل الاحتكام إلي العدالة ينعكس على إطالة أمد النزاعات وأن تظل دون حل، ولا يكون بوسع الناس الحصول على الحماية والانتصاف. والمؤسسات التي لا يكون أداؤها وفقاً للقوانين الشرعية تكون عرضة للتعسف وإساءة استخدام السلطة، وتكون أقل قدرة على تقديم الخدمات العامة للجميع^١.

أذن أن تحقيق السلام والعدل وبناء مؤسسات قوية يفضي إلي إقامة مجتمعات مسالمة يسودها العدل ومكافحة الفساد وكفالة مشاركة شاملة للجميع ولا يهمل فيها أحد جغرافياً وزمناً، ويجب تطبيق القوانين والسياسات الناجمة دون أي شكل من أشكال التمييز، ويجب ضمان حرية التعبير عن الآراء وصونها، ويجب أن يكون باستطاعة المواطنين الإسهام في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم، ولا بد من حل المنازعات عن طريق نظم سياسية وقضائية فعالة، ويجب أن تخضع المؤسسات الوطنية والمحلية للمساءلة وأن تكون حاضرة لتقديم الخدمات الأساسية للأسر والمجتمعات المحلية بصورة منصفة. هي مسائل لازمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، طالما تم مواجهة أو مكافحة أو الحد من آثار الجرائم التي تُهدد أساس المجتمعات المسالمة، بما فيها

- تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة.
- الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام ٢٠٣٠.
- الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما.
- إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.
- ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات.
- توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية.
- توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام ٢٠٣٠.
- كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية.
- تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب.
- تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة.

إن للعنف المسلح وانعدام الأمن كما تدلنا الحالة اليمينية الراهنة أثراً مدمراً على تنمية البلد، ويؤثران على النمو الاقتصادي، وغالبا ما تنشأ عنهما

١ تحقيق السلام والعدل وبناء مؤسسات قوية، تقرير wim_dgs16.pdf متاح على أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، في الرابط التالي:

<https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/peace-justice>

عظيمة قد لا تتكرر في الأمد القريب لبناء دولتهم الجديدة على أسس ديمقراطية حديثة، والانطلاق نحو تحقيق التطور الاجتماعي والازدهار الاقتصادي. إلا أن مظاهر وواقع اليمن قد شهدتا أحوالا صعبة للغاية، في ظل تدهور أوضاع إدارة الحكم في اليمن، ومن ثم انعكست هذه الأوضاع وعوقبت تحقيق مستويات التنمية المستهدفة حتى العام ٢٠١٠ قبيل اندلاع الانتفاضات الجماهيرية والثورة اليمنية. وقد أظهر تقييم التطورات المتصلة بإصلاح إدارة الحكم خلال الفترة السابقة عن اندلاع الحراك والانتفاضات الشعبية عام ٢٠١١، وتحليل وضع اليمن في مؤشرات إدارة الحكم WGI خلال تلك الفترة، الانعكاسات القوية والمباشرة والمتنوعة للتدهور المستمر لمنظومة إدارة الحكم بمختلف أبعادها ومكوناتها خلال هذه السنوات في تعويق التنمية في شتي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن ثم الإخفاق في تحقيق المستويات المنشودة للتنمية خلال سنوات الفترة المذكورة. ويبين تقييم تطورات إدارة الحكم خلال سنوات هذه الفترة وجود فجوة كبيرة جداً، بل ومطلقة في حالات كثيرة بين ما كانت تعلنه الحكومات اليمنية المتعاقبة فيما يتعلق بإصلاح إدارة الحكم من خلال أدبيات ووثائق برامجها وخططها، وكذلك بين ما أصدرته من قوانين ذات صلة، وبين واقع الممارسات الفعلية، أدى الإرتباك في السياسات والإدارة المرتبطتين بالفجوة المشار إليها آنفا إلى تآكل مستمر لمصداقية السلطة التنفيذية وتواري ثقة المواطنين في فعاليتها وأدائها، ما أفضى في مرحلة لاحقة إلى عدم جدوى أي إصلاحات إدارة الحكم بل تكلس النظام السياسي اليمني وتراجع الاقتصاد السياسي للدولة اليمنية، يؤشر لذلك انعدام

جرائم القتل والاتجار بالبشر والجرائم المنظمة الأخرى، فضلا عن التشريعات أو الممارسات القائمة على التمييز وتضر بجميع البلدان، ومن ثم التصدي للفساد والإرهاب والنزاع.

ثالثاً: فرص مهددة: اليمن من الوحدة إلى الثورة:

إن نمط الدولة الموحدة، كما هو متبع في دولة اليمن من حيث تنظيم وتوزيع السلطة جغرافيا أو مساحيا هو النمط البسيط أو الموحد، وتتسم بما يلي^١:

- وجود مستوى واحد لحكم الدولة بأسرها، وهناك حكومة وحيدة على الصعيد المركزي، صحيح هناك مديريات أو محافظات أو مراكز أو بلديات ولكنها تظل مجرد وحدات أو تقسيمات إدارية تقع تحت سلطات الحكومة المركزية.
 - وجود حكومة مركزية قوية واحدة يخضع لها المواطنين كافة بما يمكن أن يخمد النزعات الانفصالية ويمنع ظهور ولاءات إقليمية ومحلية ويولد شعورا عاما بالوحدة الوطنية.
 - تركيز السلطة الذي يضمن مزيدا من الاتساق في القوانين والإجراءات والممارسات الإدارية في جميع أنحاء البلاد، وقد تكون عامل محفز في سبيل التغيير الاجتماعي والاقتصادي ويدعم المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات والمديريات.
- وضع تحقيق الوحدة اليمنية وقيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠ اليمنييين أمام فرصة

١ كمال المنوفى، أصول النظم السياسية المقارنة، (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٧)، ص ص ٢١٧ - ٢١٨.

الأساسية للمجموعات التي كانت مهمشة سياسياً واجتماعياً في عهد صالح، وحتى يصل اليمن إلي اتفاق مستقر ودائم ونجاح العملية الانتقالية، كان يتعين تهدئة مظالم المجموعات المسلحة كالحوثيين والحراك الجنوبي.

أذن حرب واقتتال وتراجع عن كل ما سَبَق التوافق عليه، كادا يتسببا في انهيار تام للدولة اليمنية أو تفتتها، إلا أن صيغة التركيبة الاجتماعية القبلية ساهمت في بقاء الدولة، وقد أسفر هذا الإرتداد عن مكتسبات الثورة إلي اندلاع أعمال عدائية بين الأطراف المتصارعة تمثلت في مواجهات مسلحة تواجهها مقاومة مضادة داخلية واسعة، وحربٍ وتَدخُلٍ خارجي تَمَثَلُ بالتحالف العربي المَسنود عالمياً بقرارات دولية.

مما جرَّ البلاد إلى أزمات إنسانية وقطاعية كارثية أدت إلي تفاقم تردي الأوضاع، فضلا عن العديد من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها أطراف النزاع الرئيسية في اليمن، مما يتطلب عاجلاً صنع سلام مُستدام وإنهاء الإجراءات التصارعية^٢.

رابعاً: واقع تقاسم القوة بين الأطراف الداخلية للنزاع اليمني؛

حوصر اليمن في نزاع واقتتال، ويعود جذور الصراع إلى أنه عقب الانتفاضات الشعبية والثورة في عام ٢٠١١، وبعد انتقال السلطة الذي شهدته اليمن، بدأ النزاع المسلح والاقتتال عام ٢٠١٤ عندما استفادت الحركة الحوثية من ضعف نظام الحكم

الاستجابة من قبل المواطنين وكثير من مكونات المجتمعات اليمينية المختلفة، وانخفاض معدلات الرضا الجماهيري، وهذا ما قوبلت به قائمة "الأولويات العشر" التي تقدمت بها الحكومة أواخر عام ٢٠٠٩ كخطة لإنقاذ إدارة الحكم التي كان أداؤها قد وصل إلى حالة من التردي لم يعد المجتمع قادراً على تحملها^١.

اندلعت الاحتجاجات الواسعة وثورة ١١ فبراير ٢٠١١ الشعبية السلمية، وطالب الجماهير بإسقاط نظام الرئيس السابق على عبد الله صالح، وذلك في سبيل الوصول إلي التغيير المأمول وبناء دولة ديمقراطية تتسم بالحكم الرشيد والعدالة. لقد أسقطت ثورة ١١ فبراير الشرعية عن صالح واستطاعت ازاحتها عن السلطة، حيث أن هذه الثورة الشعبية لعام ٢٠١١ في اليمن قد أظهرت أزمة الشرعية السياسية على صعيد الدولة، وأسفرت عن انشقاق معلن داخل النظام السياسي، ودفعنا الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية نحو انتقال بالتفاوض من الرئيس على عبد الله صالح بعد ثلاثة عقود من قيادة جمهورية عسكرية إلى نائبه عبد ربه منصور هادي، ذلك بتنحي على عبد الله صالح-رغم تركه للنخب السابقة في مكانها وعدم إسقاط النظام الفائت- وإقامة سلطة انتقالية توافقية وإنشاء حيز للحوار وبناء السلام في المستقبل.

إلا أن ما حدث بعد ذلك ارتداد للخلف، فالتفتت الفعلى لسيطرة الدولة بدأ حينما بسطت الجماعات المسلحة غير الحكومية سيطرتها -مستغلة مظالم محلية استمرت طويلاً- وقدمت الأمن والخدمات

٢ ياسمين كنوننة، مطلوب اليوم في اليمن هو صنع سلام مستدام وإنهاء الاجراءات الانتقالية، a branch of SWI swissinfo.ch, Swiss Broadcasting Corporation the، ٢٦ / ٤ / ٢٠١٧، آخر تحديث: ١٦:٤٥، في الرابط التالي: <https://www.swissinfo.ch/ara/politics>

١ عبد الواحد العفوري، أوضاع إدارة الحكم وأثرها في التنمية في اليمن، مرجع سابق، ص ١٣٥ - ١٣٦.

أطراف النزاع، منها؛ الضربات الجوية القاتلة التي أسفرت عن السقوط المباشر لمعظم الضحايا المدنيين، والاعتقال التعسفي، والعنف الجنسي، وتجنيد الأطفال في صفوف مختلف الأطراف ومنهم لا يتجاوز عمرهم ثماني سنوات للمشاركة في النزاع والقتال. حيث أن العنف وانعدام الأمن يجعل النساء والأطفال أكثر عرضة من غيرهم للاستغلال والانتهاكات من جانب أطراف النزاع. وطالب الفريق جميع الأطراف على اتخاذ التدابير اللازمة لرفع القيود غير المتناسبة المفروضة على حصار الموانئ والدخول الآمن والسريع للإمدادات الإنسانية للسكان المدنيين إلى اليمن، وعلى حركة الأشخاص بموجب القانون الدولي الإنساني^٢. يذكر كذلك أن محادثات جنيف حول اليمن في ٦ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٨ التي دعت إليها الأمم المتحدة قد فشلت، مما يعني إخفاق كل محاولات التوصل إلى تسوية سياسية حتى الآن^٣.

يذكر أنه قد أعلن المبعوث الدولي لليمن مارتن غريفيث عن العودة لمسار العملية السياسية بين الأطراف الرئيسية المتنازعة، وكان ذلك في (٦) ديسمبر ٢٠١٨ في العاصمة السويدية استوكهولم، وما ترتب عليه من مفاوضات العاصمة الأردنية عمان، والمفاوضات على متن سفينة الأمم المتحدة قبالة ميناء مدينة "الحديدة"، تأتي هذه التحركات في سبيل وضع حد لصراع مسلح عنيف دفع المدنيون ثمنه

٢ اليمن: خبراء أمميون يشيرون إلى ارتكاب أطراف النزاع جرائم حرب محتملة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 28 / 8 / 2018، في الرابط التالي:

<https://www.ohchr.org/AR/HRBodies/HRC/Pages/AllStoriesHRC.aspx>

٣ الأمم المتحدة تتحدث عن احتمال ارتكاب أطراف النزاع اليمني "جرائم حرب"، فرانس 24 عربي، 28 / 8 / 2018، في الرابط التالي: <https://www.france24.com/ar/>

الجديد وفي ظل ما واجه الرئيس هادي من صعوبات مختلفة بما في ذلك هجمات المتشددین والفساد وانعدام الأمن الغذائي واستمرار ولاء العديد من الضباط العسكريين للرئيس السابق على عبدالله صالح، وسيطر الحوثيين على محافظة صعدة الشمالية والمناطق المجاورة، ثم سيطروا على العاصمة صنعاء.

وتصاعد الصراع بشكل كبير في مارس/ آذار ٢٠١٥، عندما بدأت السعودية وثمانية دول أخرى، غاليبتها عربية بدعم من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في شن غارات جوية ضد الحوثيين، بهدف معلن هو استعادة حكومة هادي. ويذكر أنه قد شارك الحوثيون بكثرة في المظاهرات المناهضة لحكم صالح خلال عام ٢٠١١ وكانوا طرفا أساسيا في جلسات الحوار الوطني، ومثل سقوط حكم صالح عام ٢٠١٢ فرصة مؤاتية للحوثيين لتعزيز موقعهم ونفوذهم وسيطرتهم على مناطق واسعة في اليمن. كما أن كلا الطرفين الرئيسيين في النزاع اليمني أي السلطة الشرعية برئاسة هادي منصور من ناحية والحوثيين من ناحية أخرى قد عاني من الاقتتال الداخلي^١.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى لجنة "فريق الخبراء المستقلين الدوليين والإقليميين" وما أعلنته في ٢٨ أغسطس/ آب ٢٠١٨ وفق ما أسفر عنه تحقيق بعثتهم في اليمن والمفوضة من قبل مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، عدت لجنة الخبراء لائحة طويلة من الانتهاكات التي ارتكبتها جميع

١ للمزيد حول اللاعبين الرئيسيين في النزاع اليمني، والأزمة الإنسانية في اليمن أنظر: حرب اليمن: هل تطفئ جنيف النارة؟ أ ف ب شبكة تليفزيون الشرق الأوسط وقتنا الحرة، 4 / 9 / 2018، في الرابط التالي: <https://www.alhurra.com/z/304>

من قبل السلطة الحاكمة كجزء طبيعي من عملية الحكم والتعبئة وحشد التأييد في ظل ما يسود الرأي العام من تأثر بالخطاب العاطفي^٣.

تجدر الإشارة إلى أن القصة الجيدة والمثيرة التي تقدم تفسيرات بسيطة ومتناسكة لأفعال الصراع بين الخير والشر وإدراك القضايا من خلال الانقسام بين معسكرين أو مجموعتين أو موقفين متعارضين مع تجاهل المساحات المشتركة، هذه القصص تحظى بقبول وانتشار أفضل من القصة الواقعية ويؤدي تكرارها عبر وسائل الإعلام إلى تصديقها وقبولها وشيوعها في النهاية، وقد تتأثر بمشاعر الخوف وتجنب الأذى أو دفع الضرر والسلبية المفرطة واضطراب الحكم على الظواهر والأمور، ذلك يمثل خطراً على الديمقراطية وبناء السلام وتحقيق الاستقرار^٤.

يعتبر الإعلام اليمني هو العنصر الأكثر تأثراً بالحرب المشتعلة في اليمن؛ حيث انعكست الحرب في اليمن سلباً على الإعلام على مستويات عدة، مما يعوق قدرة الإعلام على توصيل الأخبار والتقارير عن حرب اليمن، مما قد يساهم في تجهيل الجماهير حول الأخبار الصحيحة حول النزاع في اليمن. كما يواجه الإعلام المرئي اليمني انقساماً، وصار هناك "يمنان" وليس "يمن واحد" إعلامياً.

يعاني الإعلام اليمني من تدهور وتراجع، حيث تمارس عليه الضغوط أثناء الصراع الحالي، وأصبحت السيطرة على وسائل الإعلام أوسع انتشاراً. وبالرغم

باهظاً له منذ أكثر من ما يقارب أربع سنوات، تدهورت الأوضاع خلالها متجسدة في الزيادة الهائلة للجوعى والنازحين والقتلى والجرحى^١.

أذن بعد مرور (٨) سنوات على الثورة، وما يقارب (٤) سنوات على النزاع المسلح، تظل المفاوضات التي ييسر إجرائها الأمم المتحدة بمثابة الفرصة السانحة لمنع إطالة أمد الصراع وحل الأزمة في اليمن بشكل سلمي.

خامساً: تقاسم القوة: الإعلام المرئي (اليمنى) في ظل النزاع نموذجاً:

أصبح للإعلام دور بارز في التعامل مع الأزمات والنزاعات والقضايا الشائكة ومواجهتها، باعتباره أحد العناصر الرئيسية في احتوائها والحد من تأثيرها أو تأجيلها، وكما أن وسائل الإعلام يمكنها أن تؤثر في مسارات وتطورات هذه المشكلات، فهي تتأثر بها كذلك. حيث أن عملية الاتصال أساس كل التفاعلات الاجتماعية، ولا يمكن تصور السياسة بدون اتصال، وهو العمليات التي تتعلق بالسلوكيات أو الممارسات والتصرفات ذات الصلة بتبادل المعلومات (الرسائل) فيما بين الفاعلين السياسيين والرأي العام^٢.

وثار كثيراً في الآونة الأخيرة ما يمكن تسميته ظاهرة "ما بعد الحقيقة" والتي تتعلق بانتشار الشائعات وتجزئة الأخبار والأخبار الزائفة وبالتالي تغييب الحقيقة من جهة من يمتلكها، وله حق تعيينها، أو من قبل الجماعات أصحاب المصلحة بل

١ أحمد علبة، مفاوضات السويد: لازال الوقت مبكراً لبناء سلام في اليمن، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متابعت تحليلية، 2018 / 12 / 23، في الرابط التالي:

<http://acpss.ahram.org.eg/News/16803.asp>
X

٢ كمال المنوفى، مرجع سابق، ص ١١٧ - ١١٨.

٣ هناء عبيد، افتتاحية: كثير من المعلومات قليل من الحقيقة، مجلة الديمقراطية، العدد ٧٢، أكتوبر ٢٠١٨، ص ٦.

٤ هناء عبيد، لماذا وصلنا إلى ذروة الهراء: الانحيازات النفسية وراء تصديق الأفكار المغلوطة، مجلة الديمقراطية، العدد 72، أكتوبر 2018، ص 61 - 66.

المحافظات اليمنية، وعمدت الحركة الحوثية وأنصارها إلى مواصلة مساعيهم الرامية إلى فرض سيطرتهم على الأراء على اليمنية، على النحو الذي يخدم أهداف إيران في اليمن^٣.

أظهرت وسائل الإعلام المرئى اليمنية أن استخدام اللغة التحريضية قد سيطرت بشكل كبير مما يعنى أن تقييمها كان سئ جداً وفشلت فى تلبية معايير الجودة ولغة تحريضية أو نبرة مثيرة لإضفاء صفة عاطفية على موضوع القصة دون الحاجة إلى ذلك مما يعنى أنها ضعيفة وتفتقد معايير الجودة وحيادية بشكل محدود^٤.

لقد صار المشهد الإعلامى اليمنى فى ظل النزاع يعبر عن ظاهرة "ما بعد الحقيقة" والأخبار الملفقة وتلك أبرز أحد الظواهر الإعلامية التى تواجهها وسائل الإعلام المرئى، وتكون أكبر حضوراً فى البلدان التى تشهد نزاعات مسلحة وتدخل مرحلة استقطاب حاد بين أطراف النزاع كما هو الحال فى اليمن، حيث يظهر وجود أزمة ثقة بين الجمهور ووسائل الإعلام اليمنى، وزيادة التركيز على الموضوعات السياسية وتراجع فى الاهتمام الاقتصادى، كما صنعت الحرب خريطة جديدة لوسائل الإعلام اليمنية تتسق مع خريطة النفوذ السياسى والعسكرى.

نتيجة مباشرة لواقع الإعلام وانحيازاته، فإن كلاً من المجتمع الدولى والشعب اليمنى يحصلان على صورة مشوشة عن الحرب فى اليمن. هذا الاضطراب فى مجال الإعلام قلل من شأن أى تغطية إعلامية شاملة نسبياً للحرب فى اليمن. كل طرف فى التغطية

٣ المرجع السابق نفسه، ص ٥٠ - ٥٢.

٤ البث الفضائى فى اليمن: بروز الأجنداث السياسية فترة ما بعد ٢٠١١ ، مركز الدراسات والإعلام الاقتصادى، ٢٠١٧، ص ٨ - ٩.

من التنوع الإعلامى فى اليمن، إلا أنه منذ ذلك الحين وهي فى تراجع. وتعتبر السيطرة على الخطاب المحلى والعالمى مسألة حيوية بالنسبة لأطراف النزاع.

يذكر أنه فى المناطق التى تقع تحت سيطرة الحوثيين، هناك قناتين تلفزيونيتين مملوكة للحوثيين، وقناة تلفزيونية واحدة مملوكة للرئيس السابق على عبد الله صالح. وفى الجنوب، هناك عدد من القنوات التلفزيونية مستمرة فى العمل، والأكثر انتشاراً تعود ملكيتها إلى الرئيس عبد ربه منصور هادي أو إلى محسن الأحمر تركيزها على توجيه خطابها للمجتمع الدولى أكثر من اليمنيين، كما أن هناك ثلاث مجموعات إعلامية مستقلة. ومن أبرز القنوات اليمنية، هي: (الفضائية اليمنية التابعة للحكومة الشرعية، الفضائية اليمنية التابعة لحكومة صنعاء(جماعة الحوثي)، قناة السعيدة ، قناة بلقيس ، قناة حضرموت، قناة يمن شباب، قناة سهيل، قناة اليمن اليوم، قناة الغد المشرق، قناة المسيرة، قناة الساعات^١ .

بالنسبة إلى القنوات الحوثية، فقد وظفت لخدمة مشروعها وأهدافها فى اليمن، وأيضاً نشر الفكر الشيعى من خلال المواد الإعلامية المرئية^٢. كما عملت إيران على استقطاب كوادر إعلامية يمنية بارزة لمساندة مشروعها، وذلك من مختلف

١ دراسة : الاعلام اليمنى يساهم فى تأجيج الصراع فى اليمن، المشاهد، ٣٠ / ٤ : ٢٠١٧، فى الرابط التالى:

<https://www.almashhad-alyemeni.com/73908>

٢ محمد فرحان، دراسة تقييمية للأداء المهنى لوسائل الإعلام المرئية فى اليمن، مركز الدراسات والإعلام الاقتصادى، ٢٠١٧، ص ٤٨، فى الرابط التالى:

<http://www.economicmedia.net/EN/wp-content/uploads/2017/04/arabic-media.pdf>

ولم يعد هناك بيئة عمل جيدة للممارسة المهنية الإعلام وتحمى الحقوق وسياسات إعلامية تخوفهم الانخراط في مهنة الإعلام، حيث أن؛ تسببت الحرب في فقد الوظائف خاصة القنوات التي اغلقت واستئنفت نشاطها في مناطق أخرى مختلفة خارج اليمن وداخلها، واستغنت عن الإعلاميات فضلا عن القنوات الأجنبية، وانقطاع الرواتب، التهديدات الأمنية^٣.

كما هناك انتهاكات متعددة تعرضت لها الاعلاميات اليمنيات تنوعت ما بين القتل، والضرب والتهديد والفصل التعسفي، وقطع المرتبات، والحرمان من الوظائف. فقد تردت الأوضاع التي تعيشها الإعلاميات اليمنيات أثناء مزاولتها للعمل الإعلامي في ظل النزاع، والعاملات في مجال الإعلام يفتقرن إلى التدريب والتأهيل الذي يمكنهن من الارتقاء بإدائهن المهني وتمكينهم من الوصول إلى المراكز القيادية، حيث أن معظم فرص التدريب و التأهيل منحصرة على الرجل^٤.

كما أن مساحة المرأة في وسائل الإعلام اليمنية غير متوازنة وضعيفة جدا، وغياب كبير للمرأة في وسائل الإعلام سواء الفقرات البرمجية أو الإخبارية كصاحبة قرار أو خبيرة أو من أصحاب المصلحة أو شاهد عيان لها قصتها الإنسانية المأساوية، وتجاهل لإبراز دور المرأة في المجتمع والتطور الحاصل في

الإعلامية يركز على اعتداءات العدو، وبشكل عمدي يقوم بتضخيمها، وذلك لتقديم الآخر بوصفه المعتدي الوحيد. الأهم هو أن كل طرف من الإعلاميين لا يوجب الخطاب الطائفي بالضرورة، لكنه يوجب الانحيازات الإقليمية والعنيفة والعنف من خلال أنسنة طرف وتشويه الطرف الآخر. بالنسبة لليمنيين، أصبح من المستحيل الحصول على صورة كاملة للصراع، في الشمال، فإن غير المسييسين يميلون تدريجيا لأن يتحولوا إلى تأييد الحوثيين، لأن معظم وسائل الإعلام موالية للحوثيين، والعكس صحيح في الجنوب. وكلما ازدادت الروايات المنحازة للحرب، أصبح من الصعب الوصول إلى اتفاق مصالحة وطنية. ويشعر اليمنيون المنتقدون للتغطية المحلية والدولية بخيبة الأمل والإحباط، فالمعلومات المنقوصة إلى جانب الشعور بالإحباط هما العاملين الأساسيين اللذين يستغلها الأطراف المتحاربة والجماعات المتطرفة مثل داعش لتجنيد ضحاياهم^١.

يستنتج مما سبق، أن تطور الاعلام اليمني وحالة الاستقطاب التي يشهدها الاعلام اليمني بسبب الصراع، وتراجع الأداء المهني بالإضافة الى مستوى تراجع الحريات الاعلامية في اليمن، وتنميط صورة عن واقع النزاع اليمني أمام المجتمع الدولي، واستخدام كل طرف الأزمة كأداة سياسية للضغط على الطرف الآخر^٢.

٣ في تقرير معلوماتي صادر عن الإعلام الاقتصادي : الإعلامية اليمنية عرضة للانتهاكات في الحرب والتمييز في السلم، مركز الدراسات والاقتصاد، 6 نوفمبر، 2017 21:5 م، في الرابط التالي:

<http://economicmedia.net/?p=1301>

٤ محمد فرحان، واقع الإعلاميات اليمنيات: تحديات في السلم والحرب، تقرير معلومات حول الإعلاميات اليمنيات أثناء الصراع: التحديات وآفاق المستقبل، مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، ٢٠١٧.

١ أريجو ميتشيل، حرب اليمن والإعلام والدعاية، مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط، 4/5/2017، في الرابط التالي:

<http://www.atlanticcouncil.org/blogs/mena-source/the-yemen-war-media-and-propaganda>

٢ محمد مختار، إلى أين تتجه السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الأزمة اليمنية بعد الاحتجاجات الشعبية الإيرانية، صنعاء: مركز الحوكمة وبناء السلام، فبراير ٢٠١٨، ص ٦ - ٧.

وطني طموح وإعادة هيكلة للجيش وإصلاح دستوري، ومثلت هذه العملية والتي كان من المقرر انتهاءها بانتخابات جديدة في عام ٢٠١٤ فرصة تاريخية لإعادة التفكير في هيكل الدولة، بيد أن نتيجة الانتقال تواجهها التحديات والعقبات، فاليمين ما زال بعيدا عن الطريق المضمون إلى مستقبل آمن ومزدهر، إذ يواجه مخاطر جدية من الوهن السياسي، فضلا عن أزمات الموازنة العامة والتهديدات بتفاقم مشكلات الموارد الاقتصادية والمالية. كما أن مساعدات المانحين لدعم ومعاونة التنمية وتعزيز الإصلاح الحكومي في ظل النظام السابق عن الثورة لم تسفر عن شيء، فما زالت معدلات الفقر والجوع لم تشهد تحسنا، ناهيك عن اشتعال أوضاع النزاع، ويتفاقم الوضع مع سلوكيات الفساد وتعارض المصالح المركبة لبعض النخب، إذ يستنزفون هؤلاء موارد اليمن، وكثيرا ما ينشطون في مقاومة الإصلاحات الهيكلية الملحة. ومثلما هو الحال لدور الحكومات الانتقالية، التزمت حكومة اليمن الانتقالية بإصلاحات سياسية واقتصادية، لكنها تواجه صعوبات في إنجازها، فبجانب تمدد المواجهات المسلحة والجبهات، فأن هناك مجابهة من أصحاب المصالح من بعض النخب السياسية والعسكرية والاجتماعية، وهنا تثور حجة الرأي القائل بأن الاتفاقية الانتقالية لا تمثل تفاوض تاريخي نحو الوصول السياسي لترسيخ الديمقراطية والحكم الرشيد، إنما ما هي إلا بمثابة بناء تم تصميمه لإبقاء السلطة والثروة في حوزة النخب المتصارعة.

وعلى ضوء وتقرير فريق الخبراء البارزين الصادر في أغسطس ٢٠١٨، والذي يشير إلى ارتكاب جميع أطراف النزاع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تصل إلى جرائم حرب، يتأكد أن الحل في اليمن هو حل

دورها وموقعها على الخريطة المجتمعية أن هناك فرق بين الصورة المرسومة لكل من الرجال والنساء وبين الواقع الديموجرافي والموضوعي^١.

سادسا: انعكاسات تقاسم القوة على مستقبل بناء السلام المستدام في اليمن:

إن وضع انتقال اليمن في سياق بناء الدولة الطويل الأجل، ويستكشف هذا الوضع التفاعلات المعقدة بين السياسة الداخلية والأسباب الدولية للفساد والصراع، وبروز الفشل النظامي للحكومة العالمية في "الدول الهشة" كاليمن^٢.

إن مفاوضات الحوار الوطني واحدة من أهم الوسائل التي يمكن بها الاتفاق على شكل هياكل السلطة وتقرير مستقبل اليمن، وذلك أن ضعف للمؤسسات الرسمية وقوة شبكات المصالح مع السلطة وانتشار مظاهر الفساد، فإن إطار الحوار الوطني الشامل والمتاح للمجموعات المهمشة يجب أن يترافق بتغييرات في أسس السلطة غير الرسمية التي تشكل النظام القائم^٣.

هذا وإن خريطة طريق انتقال اليمن التي توصل إليها برعاية دولية وإقليمية تتكون من مؤتمر حوار

١ محمد فرحان، حضور المرأة في وسائل الإعلام اليمنية، ٢٠١٧، ص ٢٠.

٢ لمزيد من التفاصيل حول أعمال منتدى اليمن التابع لثلاثاء هاوس، في الرابط التالي:

www.chathamhouse.org/yemen

٣ جيني هيل وبيتر سلزبري وليوني نورثدج وجين كننميت، اليمن: الفساد وهروب رأس المال والأسباب العالمية للصراع (الملخص التنفيذي والتوصيات)، تقرير ثلاثاء هاوس، في الرابط التالي:

[/Yemensummaryarabic0913](http://Yemensummaryarabic0913)

www.chathamhouse.org/yemen2013

دولية مستمرة ورفيعة المستوى، بما فيها الإشراف الأممي المتواصل.

لذلك تنقسم التوصيات الختامية إلي مجموعة تتعلق بالوقت الراهن والمستقبل القريب خلال الأجلين القصير والمتوسط، وحمزة أخري من التوصيات عبر الترتيبات طويلة الأجل، وتطلق مضامين هذه التوصيات من مكونات الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهي عناصر السلام والعدل والمؤسسات القوية، لذا يتم استعراضها على النحو التالي:

١. توصيات على الأجلين القصير والمتوسط:

- لن تسفر أية انتخابات مقبلة -إن جرت- بالضرورة عن تحسن فوري للشرعية، لذا يتعين على القوى السياسية والاجتماعية المناصرة للتغيير والديمقراطية، الاستعداد لتوقعات صراعات سياسية في المستقبل وفق المتعارف عليه في الأنظمة الانتخابية التنافسية، حيث يرجح أن تحقق جماعات المصالح القوية التي شكلت نواة نظام حكم على عبد الله صالح نتائج جيدة في الانتخابات المستقبلية، لذا فإن نزوعها لتشجيع التغيير أو تعويقه في المستقبل سيكون مهما كما كان في المرحلة الانتقالية، عليه يستلزم القوي الديمقراطية التحصن بأدوات ومهارات إدارة الصراع السياسي السلمي.
- إن تجربة استضافة الحوار الوطني للنشطاء من النساء والشباب وبينهم طيف متنوع من الانتماءات السياسية إلى جانب القوى الاجتماعية والسياسية التقليدية قد شكلت

سياسي مزمن، ومعاقبة وردع أممي لكل من يعرقل جهود السلام أو ينتهك حقوق الإنسان في اليمن، وتكثيف جهودهم من أجل استئناف المفاوضات بين الأطراف المتصارعة، بما يدفع نحو السلام المستدام في اليمن، كما يمكن الإشارة بصدد ارتباط الاقتصادى بالاجتماعى، حيث ينبغي أن يترافق الدعم الدولي لبرامج الإصلاح في دول الجنوب بتعزيز الحوكمة وتشديد إجراءات منع تعارض المصالح فى مشروعات وبرامج التنمية، وإزالة التسهيلات التي تمكن الأشخاص المسؤولين من الثراء الشخصي بدون وجه حق وإفلاتهم من العقاب^١.

توصيات ختامية:

في ظل تفاقم النزاع المسلح وتردي الأوضاع الإنسانية في اليمن، أضحى مطلوباً وقف الحرب والقهر وفرض السيطرة على المدن بالقوة، والتوصل إلي اتفاق واتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة بمنع الصراعات المسلحة مجدداً وعدم تكرارها، والتوجه لبناء سلام مُستدام ينتهي باستئناف العملية السياسية. إلا أن بناء السلام المستدام والعودة إلي مسار الانتقال الديمقراطي وإجراء تسوية سياسية جديدة ومستقرة في سياق عملية تشكيل الدولة قد تستمر في اليمن سنوات مقبلة، بالرغم من احتمال انعكاس المستجدات الاقليمية على انهاء الحرب وتوقف عمليات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية، وتوصل الأطراف الرئيسية المتنازعة حالياً إلى اتفاق سلام، مما يتطلب مشاركة

١ بيان للمجتمع المدني: ١٠ أولويات للسلام و العدالة في اليمن، منظمة مواطنة لحقوق الإنسان، ٢٤ / ١٠ / ٢٠١٨، في الرابط التالي: <http://mwatana.org/category/messages-ar>

هذه العملية الانتقالية ولا بد لها أن تأتي في السياقين الاجتماعي والثقافي للشعب الذي ينتهجها ضمن إجراءات بناء السلام.

- ينبغي للأمم المتحدة مواصلة التزامها حيال الجهات الاجتماعية التي عانت التهميش، خاصة في ظل احتمالات عدم حدوث الإصلاحات الهيكلية المنشودة على الأجل القريب واستمرار الأطراف الفاعلة من غير الدولة ببسط نفوذها على المستوى المحلي.
- ينبغي للحكومات الغربية والمانحين الخليجيين - خاصة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بعد إجراءات إعادة بناء الثقة مع اليمن - والهيئات الدولية أن تركز خططها على سيناريوهات يتفاهم فيها فقر اليمن وجوعه، ويجب أن يبقى الأمن الغذائي والصحي في أعلى أولويات السياسات العامة، وبهدف تخفيف الظروف الإنسانية المتفاقمة وفي المستقبل القريب، ينبغي للحكومات والمنظمات الدولية المعنية وضع خطط طوارئ ضمن عملياتها المتعلقة باليمن.

٢. توصيات على الأجل الطويل:

- إعادة بناء مؤسسي للأطر التشريعية والتنظيمية والإدارية لدولة تنهض على نظام ديمقراطي قوي ومتين، تقوم إدارة الحكم فيها على قيم ومبادئ الحوكمة مثل الشفافية والمشاركة والمساءلة.
- إن بناء السلام المستدام يتطلب السعي لتحقيق الرسوخ الديمقراطي بمعنى تجنب الوقوع في مآزق الحلول الناقصة أو

سابقة هامة على طريق المشاركة السياسية الواسعة عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لذا فإن من الضروري تدعيم وتمكين النساء والشباب في مساعيهم لإنشاء أحزاب سياسية أو منظمات مجتمع مدني جديدة أو تعزيز دورهم في الأحزاب والمنظمات القائمة، ويجب أن يمتد بدون تمييز.

- نزع سلاح الجماعات المسلحة وتحولها إلى أحزاب سياسية تشارك في العملية السياسية عبر الانتخابات ودون اللجوء للعنف، أي في إطار قنوات المشاركة السياسية الجديدة.
- الخروج من المآزق الإعلامي في ظل عوامل الاستقطاب وتقاسم القوة السياسية في اليمن، على الإعلام اليمني أن يستعيد أو يكسب ثقة الجمهور، ويساهم في حل النزاع لا تأجيجه، من خلال: الاهتمام الإعلامي بالمدخل الإنساني، وقضايا المجتمعات المحلية وهموم المواطنين ودور المرأة، ودراسة الجمهور والقضايا التي تهمهم ويلامس حياتهم، مع الالتزام بقواعد العمل المهني والموضوعي، وضرورة مواكبة التقليدي للتطورات المتسارعة في وسائل التواصل الاجتماعي والانتقال نحو الوسائط الإعلامية الجديدة.
- تحقيق عدالة انتقالية تركز على "جبر الضرر" و"تعويض الضحايا"، ومحاكمة القادة والمتورطين في ارتكاب الجرائم والانتهاكات، الجرائم، مع الأخذ في الاعتبار إلي كون العملية هذه لإتمامها بفعالية ربما تستغرق وقتا طويلا، ومراعاة الثقافة العربية واليمينية ذات البعد القبلي وإعلاء قيم التسامح، أي أن

المعالجات المؤقتة التي قد تثمر بعض التحسن بعض الوقت فيما يتصل بإصلاح إدارة الحكم في اليمن، فما كان قائماً بهذا المعنى خلال العقود الماضية بعيداً عما يجب أن تكون عليه منظومة إدارة الحكم في المستقبل، وبناءً على هذا فلا جدوى من الحلول الجزئية غير المكتملة أو تلك التي تأتي في سياق الموائمات السياسية، وتقتضي الضرورة إعادة هيكلة منظومة إدارة الحكم بالمجمل وفقاً للأسس المذكورة آنفاً.

- عدم التغافل عن الثقافة السياسية اللازم توافرها وانتشارها بين المواطنين لنجاح الرسوخ الديمقراطي، الأمر الذي يتطلب تضافر وبذل الجهود الممنهجة بين شركاء التربية المدنية من مؤسسات حكومية ومنظمات مجتمع مدني، تدعمها الدول والهيئات الدولية والإقليمية المانحة، لإقامة برامج تدريبية وحملات توعية تعنى بنشر وترسيخ ثقافة ديمقراطية سليمة قائمة على الحوكمة والتعددية والتنوع والمواطنة والمشاركة، واحترام التقاليد المجتمعية الإيجابية وإعادة الاعتبار للمنظومة الأخلاقية والثقافية المتأصلة في الشعب اليمني.

المراجع:

- هناء عبید، افتتاحية: كثير من المعلومات قليل من الحقيقة، *مجلة الديمقراطية*، العدد ٧٢، أكتوبر ٢٠١٨، ص ٦.
- هناء عبید، لماذا وصلنا إلى ذروة الهراء: الانحيازات النفسية وراء تصديق الأفكار المغلوطة، *مجلة الديمقراطية*، العدد 72، أكتوبر 2018، ص 61 – 66.
- دراسة: الاعلام اليمني يساهم في تأجيج الصراع في اليمن، المشاهد، ٣٠ / ٤ / ٢٠١٧، في الرابط التالي:
<https://www.almashhad-alyemeni.com/73908>
- محمد فرحان، دراسة تقييمية للأداء المهني لوسائل الإعلام المرئية في اليمن، مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، ٢٠١٧، ص ٤٨، في الرابط التالي:
<http://www.economicmedia.net/EN/wp-content/uploads/2017/04/arabic-media.pdf>
- البث الفضائي في اليمن: بروز الأجنداث السياسية فترة ما بعد ٢٠١١، مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، ٢٠١٧، ص ٨ – ٩.
- أريجو ميتشيل، حرب اليمن والإعلام والدعاية، مركز رفیق الحريري للشرق الأوسط، 4 / 5 / 2017، في الرابط التالي:
<http://www.atlanticcouncil.org/blogs/mena-source/the-yemen-war-media-and-propaganda>
- محمد مختار، إلى أين تتجه السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الأزمة اليمنية بعد الاحتجاجات الشعبية الإيرانية، صنعاء: مركز الحوكمة وبناء السلام، فبراير ٢٠١٨، ص ٦ – ٧.
- محمد فرحان، واقع الإعلاميات اليمنيات: تحديات في السلم والحرب، تقرير معلومات حول الإعلاميات اليمنيات أثناء الصراع، التحديات وآفاق المستقبل، مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، ٢٠١٧.
- محمد فرحان، حضور المرأة في وسائل الإعلام اليمنية، ٢٠١٧، ص ٢٠.
- جيني هيل وبيتر سلزبري وليوني نورثدج وجين كننميت، اليمن: الفساد وهروب رأس المال والأسباب العالمية للصراع (الملخص التنفيذي والتوصيات)، تقرير تشاتام هاوس، في الرابط التالي:
www.chathamhouse.org/yemen2013/
- بيان للمجتمع المدني: ١٠ أولويات للسلام والعدالة في اليمن، منظمة مواطنة لحقوق الإنسان، ٢٤ / ١٠ / ٢٠١٨، في الرابط التالي:
<http://mwatana.org/category/messages-ar>
- عبد الواحد العفوري، أوضاع إدارة الحكم وأثرها في التنمية في اليمن، *مجلة بحوث اقتصادية عربية*، العدد ٦٥، شتاء ٢٠١٤، ص ١٢٢ – ١٢٦.
- محمد عبد الهادي، انعكاس الحوكمة على مشاركة المواطنين في المحليات، *مجلة الديمقراطية*، العدد 65، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يناير 2017، ص 119.
- الحكومة المفتوحة، مفهوم جديد نحو الحكم الرشيد: (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، سلسلة تقارير معلوماتية، السنة الخامسة، العدد (٥٦)، أغسطس ٢٠١١)، ص ٧.
- انظر: الهدف ١٦: المؤسسات وبناء السلام المستدام، في الرابط التالي:
<https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/peace-justice>
- تحقيق السلام والعدل وبناء مؤسسات قوية، تقرير wim_dgs16.pdf متاح على أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، في الرابط التالي:
<https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/peace-justice>
- كمال المنوفى، أصول النظم السياسية المقارنة، (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٨٧)، ص ٢١٧ – ٢١٨.
- ياسمين كونة، مطلوب اليوم في اليمن هو صنع سلام مستدام وإنهاء الاجراءات الانقلابية، SWI swissinfo.ch, a branch of Swiss Broadcasting Corporation the 4 / 26 / 2017، آخر تحديث: 45:16، في الرابط التالي:
<https://www.swissinfo.ch/ara/politics>
- اليمن: خبراء أمميون يشيرون إلى ارتكاب أطراف النزاع جرائم حرب محتملة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 8 / 28 / 2018، في الرابط التالي:
<https://www.ohchr.org/AR/HRBodies/HR/C/Pages/AllStoriesHRC.aspx>
- الأمم المتحدة تتحدث عن احتمال ارتكاب أطراف النزاع اليمني "جرائم حرب"، فرانس 24 عربي، 28 / 8 / 2018، في الرابط التالي:
<https://www.france24.com/ar/>
- أحمد علبة، مفاوضات السويد: لزال الوقت مبكراً لبناء سلام في اليمن، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متابعت تحليلية، 23 / 12 / 2018، في الرابط التالي:
<http://acpss.ahram.org.eg/News/16803.aspx>